أوراق
البدائل

احتياجات ومطالب المجتمع المدني في المنطقة العربية

أوراق توصية سياسية

منتدى البدائل العربي للدراسات
Arab Forum for Alternatives

SWEDISH INSTITUTE
ALEXANDRIA

الحكومات والمجتمع المدني في المنطقة العربية: توصيات سياسية لدعم التعاون

نحو تطوير هياكل وقدرات المجتمع المدني في المنطقة العربية: توصيات لمنظمات المجتمع المدني

المؤسسات الدولية والمجتمع المدني: توصيات سياسية لتعزيز علاقات تشاركية

احتياجات ومطالب المجتمع المدني في المنطقة العربية

أوراق توصية سياسية

مشروع المجتمع المدني في المنطقة العربية: تطورات وتحديات ما بعد الحراك

(أعمال مؤتمر: المجتمع المدني في المنطقة العربية: تطورات وتحديات ما بعد الحراك، 21 و22 سبتمبر 2018، بيروت)

الباحثون حسب ترتيب الدراسات:

مينا سمير، نصاف براهمي، منى خنيصر

منسق المشروع: شيماء الشرقاوي

هذه الأوراق نتاج أعمال مؤتمر المجتمع المدني في المنطقة العربية: تطورات وتحديات ما بعد الحراك، 21 و22 سبتمبر 2018، وتعبر فقط عن رأي كتابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات أو أي مؤسسة شريكة

المحتويات

التعريف بالباحثين حسب ترتيب الدراسات	5
أولا: الحكومات والمجتمع المدني في المنطقة العربية: توصيات سياسية لدعم التعاون مينا سمير	7
ثانيا: نحو تطوير هياكل وقدرات المجتمع المدني في المنطقة العربية: توصيات لمنظمات المجتمع المدني نصاف براهمي	13
ثالثا: المؤسسات الدولية والمجتمع المدني ما بعد الانتفاضات العربية: توصيات سياسية لتعزيز علاقات تشاركية منى خنيصر	19

التعريف بالباحثين حسب ترتيب الدراسات

مينا سمير: حاصل على بكالوريوس في العلاقات الدولية من جامعة حلوان بالقاهرة، باحث ماجستير في العلوم السياسية. يهتم بقضايا المواطنة وإدارة التنوعات في المنطقة العربية، وله العديد من المساهمات سواء البحثية أو الاستشارية في هذا المجال لعدد من المؤسسات الإقليمية والدولية.

نصاف براهمي: باحثة من تونس متحصلة على شهادة الماجستير في العلوم السياسية من جامعة المنار كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس وتواصل الدكتوراه في نفس الاختصاص. اشتغلت في عدة جمعيات مدنية ومنظمات دولية منذ 2011 وتشغل حاليا خطة باحثة مساعدة ومنسقة مشروع في المعهد الدنماركي لمناهضة التعذيب فرع تونس في إطار برنامجي بحث الأول حول العنف في الاحياء الشعبية والثاني حول الحياة في السجون التونسية.

منى خنيصر: حاصلة على درجة الماجستير في علم الاجتماع من الجامعة الأمريكية في بيروت، مع التركيز بشكل خاص على مجالات دراسات الحركة الاجتماعية وعلم الاجتماع السياسي. اكتسبت خبرة في العمل كمساعد باحث للعديد من الأكاديميين في مجالات العدالة الاجتماعية، ونشاط المجتمع المدني في لبنان. شاركت في تدريب لمدة أربعة أشهر مع المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي كمساعد بحثي لمشروع "التماسك الاجتماعي" في العالم العربي. وفي الوقت الراهن، تعمل على أطروحتها على تطوير العمل الجماعي والتنظيم بعد مظاهرات أزمة النفايات في صيف 2015 في لبنان، والتحديات التي تواجه نشاط "المجتمع المدني"، والجهات الفاعلة وتطور العلاقة مع مفهوم "السياسي".

الحكومات والمجتمع المدني في المنطقة العربية:

توصيات سياسية لدعم التعاون

الحكومات والمجتمع المدني في المنطقة العربية: توصيات سياسية لدعم التعاون

مينا سمير

أولًا مقدمة:

في ظل التعاون بين الحكومات والمجتمع المدني، فإنه يتحقق العديد من المكاسب التي من الممكن تحقيقها للحكومات والمجتمع المدني ومن ثم للشعوب، فالتعاون مع المجتمع المدني من شأنه أن يجعل من رؤى الحكومة وخططها أكثر ولوجًا إلى المستويات الشعبية؛ مما يحسن من مستوى الشفافية والأداء الديمقراطي[i]، كما أنه أيضًا يجعل لمختلف الاتجاهات المجتمعية طريقًا أمام المسئولين عند عملية صناعة القرار واتخاذه، ففي النهاية من المفترض أن يكون المجتمع المدني إحدى وسائل التواصل بين الحكومات والمستويات الشعبية والعكس، أما على المستوى الدولي، فإن حرية المجتمع المدني ومدى المساحة الممنوحة له وعلاقات الشراكة له مع مختلف الأطراف، تنعكس على رؤية المجتمع الدولي لتلك الدولة وتصنيفها السياسي والاقتصادي، فعلى سبيل المثال منح قروض طويلة الأجل أو الاستثمار في دولة ما سوف يكون أكثر ترحيبًا وسهولة إذا ما كانت الدولة تحظى باستقرار سياسي واجتماعي، والعكس في الدول التي تشهد اضطرابات وحالات من اللاستقرار.

ثانيًا أثر المجتمع المدني:

يعتبر المجتمع المدني ساحة للصراع داخل المؤسسات السياسية والنقابية والفكرية للمجتمع، تمارس من خلاله المجموعات المجتمعية الحاكمة/ القريبة من السلطة هيمنتها الثقافية وتقدم رؤيتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ومن ثم فالمجتمع المدني هو الساحة التي يتم خلالها تصعيد رؤية الفئات والمكونات الأخرى، أي إنه وسيط بين مستويات الحكم والإدارة والمستويات الشعبية.[ii]

من ناحية أخرى، فإن منظمات المجتمع المدني تكتسب قوتها في الساحة الدولية وفقًا لمعيارين، هما النفاذ والقدرة، وإن كانت القدرة تحددها معايير داخلية للمنظمات نفسها تساهم في تفاوت قدراتها صعودًا وهبوطًا، فإن النفاذ هو ما يوفره القانون الدولي وأثره في القوانين المحلية فيما يختص بالمجتمع المدني وعمله والعاملين فيه. وعليه فإن المجتمع المدني قد أوجد له القانون الدولي تلك المساحة في الساحة الدولية، وذلك ما يفسر الضغوط الدولية إذا ما تمت مصادرة تلك المساحة أو التضييق عليها من حكومات الدول.

في ظل ما تقدم، فإن المجتمع المدني هو لاعب وسيط بين تطلعات المكونات المجتمعية وسياسيات الحكومات، وإذا ما أضفنا إلى خصائصه المرونة والقدرة على النفاذ نظرًا لطبيعته، فهو ليس لاعبًا سياسيًّا تقليديًّا، حيث إنه لا يسعى إلى السلطة، كما أنه غير مشكل للمتغيرات الاجتماعية والثقافية يتعامل مع آثارها، وهو ما يمكن للحكومات الاعتماد عليه في سبيل تحقيق رؤاها للحكم والمجتمع.

دور المجتمع المدني في عملية صنع السياسات العامة، وأهميته للحكومات:

يعتبر المجتمع المدني من الفاعلين غير الرسميين المشاركين في صناعة السياسات العامة، أي إنه عامل مؤثر في عملية صياغة القوانين والقرارات الإدارية في الدولة من دون أن يكون له صفة رسمية، وفي بعض الدول، ومنها دول عربية مثل المغرب، تم تضمين ذلك المبدأ دستوريًّا، فالدستور المغربي أقر دورًا للمجتمع المدني وللمواطنين في تقديم الالتماسات واقتراح التشريعات وصياغة سياسات الشأن العام.[iii] ويكون دور المجتمع المدني في صنع السياسات العامة متمثلًا في التعبير عن مصالح الفئات المختلفة من المجتمعات عند تناول تلك السياسات وصناعتها.

ومن أجل تحقيق الفعالية لذلك الدور، لا بد من توافر عدة آليات أهمها القبول المتبادل من كل طرف للآخر، وخلق آليات للتشاور والاستماع، وكذلك آليات لوضع الرؤى والتنفيذ والمتابعة، وهناك عدد من الدول التي تفتح أبواب برلماناتها أمام ممثلي المجتمع المدني لعقد جلسات استماع حول المطروح من تشريعات قيد الإصدار أو التعديل.[iv]

ثالثًا التوصيات:

التعاون أفضل من الصراع:

لا شك أن التعاون أفضل سياسة يمكن اتباعها عندما يتعلق الأمر بالتعاون الحكومي مع المجتمع المدني، فالتعاون له انعكاسات إيجابية لكلا الطرفين، حيث يساهم المجتمع المدني في تحسين قدرة الحكومات لإيصال خططها ورؤاها للمستويات الشعبية وما يترتب عليه من تحسن في مستويات الشرعية والرضاء الشعبي، وفي المقابل فإن عمل المجتمع المدني في ظل التعاون الحكومي له أثر في تحسين القدرات وزيادة فعالية المجتمع المدني.

العلاقات السلمية أكثر تأثيرًا من القمع:

من الوارد أن تتعارض سياسات الحكومات ورؤاها مع رؤى المجتمع المدني، وهو ما ينتج عنه غالبًا صراع يؤدي إلى قمع المجتمع المدني، مما يضر بسمعة الدولة وبعمل المجتمع المدني، وعليه فإن التعاون السلمي وإيضاح رؤى كل طرف للآخر هو الوسيلة الأفضل للتعاون بين الطرفين.

تنفيذ السياسات الحكومية أكثر فعالية في ظل التعاون مع المجتمع المدني:

مع التركيز على دور المجتمع المدني كوسيط وأثره في الرضا الشعبي تجاه الحكومات، فإن تنفيذ السياسات والبرامج الحكومية تكون أكثر فعالية سواء في مساهمة المجتمع المدني في تنفيذها، أو من جهة أخرى نقل وجهة النظر الشعبية في تلك السياسات إلى الحكومات.

الأطر القانونية المنظمة لعمل المجتمع المدني:

تشير الدراسة الميدانية التي شملت الدول محل الدراسة أن أكبر المشكلات المتعلقة بالقوانين المنظمة لعمل المجتمع المدني، هي تلك المواد/ الفصول التي تنظم علاقة الحكومة بالمجتمع المدني، فقد عبر 53.5% من المنظمات التي شملتها الدراسة، وهو ما يعد مؤشر إلى رغبة المنظمات نفسها في إيجاد سبل لعلاقات متوازنة وجيدة مع الحكومات.[v]

على الرغم من أن مواد تسجيل وإشهار المنظمات لا تمثل مشكلة كبيرة في الدول محل البحث 19.5% من المنظمات التي شكلتها الدراسة، أما المواد التي تنظم علاقة المجتمع المدني بالجهات المانحة تأتي بنسبة 27%، فإن العديد من الدول لا تعتمد قوانين خاصة لتنظيم عمل المجتمع المدني، والتي يخضع فيها المجتمع المدني للقوانين المدنية والجنائية الطبيعية، إلا أن عدم وجود قوانين تنظم عمل المجتمع المدني لا يبدو أنه قد يحدث على الأقل في المدى المتوسط، خاصة في ظل الأوضاع الحالية بين الحكومات والمجتمع المدني والتي هي نتاج ما يقرب من القرن من عدم الثقة والخضوع لمعايير سياسية كثيرًا ما أدت إلى حالة من عدم الوفاق بين الحكومات والمجتمع المدني باستثناء شقه الخيري.[vi]

فإن كان هناك ضرورة لدى الدولة لإيجاد قوانين لتنظيم عمل المجتمع المدني، فيجب أن تضمن تلك القوانين للدولة ما تسعى له من ضمانات لمنظورها للأمن القومي والسلم الاجتماعي وفقًا لأطر علمية محددة خالية من المصطلحات والقيم الفضفاضة غير المعرفة، ومن ناحية أخرى تضمن حرية عمل المجتمع المدني.

استثناءات الظروف الطارئة:

نظرًا لما شهدته المنطقة في السنوات الأخيرة من تغيرات ذات وتيرة متسارعة، نتج عنها تغيرات جوهرية في المجتمعات العربية خاصة ما شهد منها حراكًا ثوريًا، نتج عنه العديد من الفرص، فقد نتج عنه أيضًا العديد من التحديات، ولعل أحد أبرز التحديات التي تواجه المنطقة هي أزمة اللاجئين الناتجة عن الحروب. ولعل أزمات مثل اللاجئين أو الكوارث الطبيعية الكبرى أو غير ذلك من الأحداث التي تتطلب تكاتفًا من جميع الفاعلين في المجتمع سواء كانوا رسمين أو حكوميين أو غير رسميين، من أجل تجاوزها، فإن وجود إجراءات استثنائية للتنظيم في شكل جمعيات أو مؤسسات هادفة لخدمة أو معالجة تلك المتغيرات، من شأنه أن يساهم في وضع علاجات سريعة لتلك المشكلات، ولعل المنظمات السورية العاملة في شئون اللاجئين في لبنان مثال على ذلك.[vii]

الرقابة:

تعد الرقابة أحد محددات العلاقة بين المجتمع المدني والدولة، فكلاهما من المفترض أن يقوم بالعملية ذاتها، سواء كان على المستوى الداخلي، أو على المستوى البيني لكل منهما، فالمجتمع المدني بصفته أحد الفاعلين غير الرسميين من المفترض أن له دورًا رقابيًا على الأداء الحكومي من أجل تحقيق أقصى مستطاع من المصلحة المجتمعية أو للجماعات والفئات التي يعبر عنها. ومن جهة أخرى، فإن الدولة لها الحق في مراقبة عمل منظمات المجتمع المدني، وذلك للتأكد أنها لا تتجاوز حدود عملها أو

تشكل تهديدًا ما للسلام المجتمعي. غير أن تلك الرقابة لا بد أن تكون لاحقة على عمل المنظمات، وليست سابقة، فتؤدي إلى منع من المصدر لعمل المجتمع المدني، وهناك العديد من الدول التي تخضع فيها منظمات المجتمع المدني للقانون المدني والجنائي وقوانين الدولة العامة، مما يضعها أمام المساءلة القانونية في حالة التجاوز، دون وجود قانون خاص منظم لعملها.

التمويل:

إذا ما اعتبرنا أن التمويل الذي تحصل عليه منظمات المجتمع المدني سواء داخلي أو خارجي، هي أموال موجهة في الأساس لتنمية المجتمع، فيمكننا اعتبارها أموالًا خاضعة لقوانين الأموال العامة، ومن هنا، فإن رأت الدولة ضرورة الرقابة عليها فيجب أن تكون تلك الرقابة لاحقة، بالإضافة إلى ذلك، فإن إيجاد آليات للتمويل المستقل للمنظمات عبر مناقصات يتم تنظيمها عن طريق لجان مستقلة يمكن أن تكون أحد طرق التمويل التي تمر بالقنوات الشرعية تحت بصر الحكومات واطلاعها.[viii]

من ناحية أخرى، مع ضمان الاستقلالية في عمل المجتمع المدني، فإن تمويل الحكومات نفسها للمجتمع المدني هي آلية لخدمة الأجندات الحكومية والتعاون مع المجتمع المدني لتحقيقها استنادًا إلى دوره الوسيط في المجتمع، مما يجعله أكثر نجاعة في خدمة أهداف الحكومات وتحقيقه لأهدافها.

ولا يشترط أن يكون التمويل الحكومي لمنظمات المجتمع المدني تمويلًا مباشرًا، فالإعفاء الضريبي أو تقديم امتيازات ضريبة يعد أحد أشكال التمويل الحكومي غير المباشر، وإن وجد في إطار قانوني فإنه يضمن -إلى حد ما -عدم تدخل الحكومات في عمل المجتمع المدني. بالإضافة إلى ذلك، فإن الدعم من الممكن أن يتخذ أشكالًا أخرى، مثل الدعم الإجرائي عند التأسيس والتسجيل أو العمل، وكذلك تقديم التسهيلات الضرورية باعتبار عمل المجتمع المدني هو للمنفعة العامة.

العمل على إيجاد آليات محددة وواضحة لتنفيذ التوصيات المقترحة:

من أجل تحقيق تلك التوصيات، لا بد من إيجاد صيغة تنفيذية لها، وهو ما يتطلب إرساء بنية تنفيذية وتشريعية إذا ما لزم ذلك، مثل إنشاء هيكل مؤسسي معني بالتنسيق بين السلطة التنفيذية والمجتمع المدني، يضم من خلاله المجالس والوزارات المعنية والمسئولة عن تنفيذ السياسات العامة وعن تنظيم المجتمع المدني، والقوانين ذات الصلة.

ومن شأن هذه الصيغة من التنسيق أن تعالج إشكاليات المجتمع المدني والدولة، وتسهم في خلق مساحة مشتركة يدار من خلالها الحوار وعرض وجهات النظر والرؤى المختلفة لكل من الطرفين، وهي الصيغة التي إن فُعِّلت فمن شأنها معالجة إشكاليات النصوص القانونية والتمويل وغيرها من المشكلات.

الهوامش:

[i] المجتمع المدني لا غنى عنه للنجاح في مكافحة الفساد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الشفافية الدولية، 3 يونيو 2013، https://goo.gl/dHN5jo

[ii] الدولة والمجتمع المدني، حدود التأثير والتأثر، إدراك للدراسات والاستشارات، 13 يوليو 2016، https://goo.gl/8r1sTj

[iii] المجتمع المدني وتشكيل السياسات العامة، استراتيجيات من المغرب ومصر، مبادرة الإصلاح العربي، يوليو 2017، https://goo.gl/95Uxmk

[iv] الصكوك الدولية لحقوق الإنسان "الولايات المتحدة"، الأمم المتحدة، 30 ديسمبر 2011، https://goo.gl/2UUgHa

[v] استبيان حول المجتمع المدني في المنطقة العربية، قيد النشر، منتدى البدائل العربي، بيروت، 2018.

[vi] المرجع السابق.

[vii] يارا نخلة، المجتمع المدني وقضية اللاجئين السوريين، هيكل شديد التصدع، المدن، 22 ديسمبر 2015، https://goo.gl/Gd6bSj

[viii] محمد العجاتي، قراءة في مشروع قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية، العجاتي وورد برس، نوفمبر 2016، https://goo.gl/noqq43

نحو تطوير هياكل وقدرات المجتمع المدني في المنطقة العربية:

توصيات لمنظمات المجتمع المدني

نحو تطوير هياكل وقدرات المجتمع المدني في المنطقة العربية: توصيات لمنظمات المجتمع المدني

نصاف براهمي

المقدمة:

تتأتى تحديات المجتمع المدني العربي ليس فقط من السياقات التي تحيط به، بل إن بعضها يعود إلى طريقة أداء المنظمات ذاتها، ومدى اتباع القائمين عليها لمقاصدها وغاياتها. تقديم توصيات للمجتمع المدني لتجاوز المشاكل المتعلقة بالعمل الداخلي في أن هذه المشاكل هي التي باستطاعة المؤسسات تجاوزها لأنها متعلقة بالتسيير والشؤون الداخلية فقد تفشل الجمعيات في إيجاد حلول للمشاكل الخارجية المتعلقة بالإطار العام أو المنظمات التمويلية أو العلاقة بالسلطات والإجراءات القانونية التي تحكم العمل الجمعياتي ولكن من المفروض أولا البداية بالتحديات الداخلية ومواجهتها لتطوير نظام العمل وتحقيق الشفافية وكذلك استمرارية العمل وبالتالي تحقيق التطور في الجمعيات الذي له تأثير كبير على تطوير المجتمع ككل.

إن مواجهة هذه التحديات تفرض على منظمات المجتمع المدني أن تحقق قدرًا معقولًا من الشفافية والديمقراطية الداخلية، والعمل على القضايا الملحة لمجتمعاتها، وترتيب برامج عملها على أساس احتياجات الناس، والتفاعل الخلاق مع مؤسسات السلطة إذا كانت متعاونة للاستفادة من فرص التعاون المشترك مع الحكومات في مجالات عدة، ومنها مكافحة الفقر والبطالة وتنفيذ بعض المشروعات التنموية، وتحسين حياة المهمشين من دون أن تنسى أن الدور الرئيسي المنوط بعهدتها هو الضغط على هذه الحكومات من أجل تحسين شروط الحياة وتطور المجتمع في مختلف المجالات.

سنتعرض في المحور الأول إلى التوصيات الإجرائية ثم إلى التوصيات العامة في المحور الثاني.

أولا: -التوصيات الإجرائية:

منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية، تعاني من تحديات'' مؤسسية داخلية'' تضعف كثيرا من قدرتها في التأثير على المستوى الوطني والدولي، وسنتعرض في هذا الجزء إلى التوصيات لتجاوز هذه المشكلات.

- التوصية الأولى التي يجب إدراجها تتمثل في ضرورة التمسك بالحق في تكوين جمعية مهما كانت البيروقراطية المفروضة وفي صورة الرفض من الممكن رفع دعاوى أمام القضاء الإداري للتصدي للحد من حرية التسجيل والممارسات التي تخالف الدستور.

1- التداخل بين العمل بمنظمات المجتمع المدني والعمل السياسي:

تبرز إشكالية التداخل بين العمل في منظمات المجتمع المدني (سواء كانت حقوقية أو تنموية) وبين العمل السياسي في العديد من دول المنطقة العربية. ويؤدي هذا التداخل في الكثير من الأحيان لظهور آثار سلبية على هياكل وقدرات منظمات المجتمع

المدني وتتمثل التوصية لمواجهة هذا الإشكال في أهمية العمل على الفصل بين العمل الجمعياتي والعمل السياسي وتكريس هذا الفصل على كل المستويات.

2- الثقافة الديمقراطية داخل المنظمات:

تتسم العديد من منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية بإشكالية ضعف الثقافة الديمقراطية الداخلية. وربما يمكننا رؤية هذا في مثال المنظمات الحقوقية في بعض دول المنطقة العربية، فوجود روح تنافسية داخل هذه المنظمات تضعف من القدرة على الاحتكام للآليات الديمقراطية خاصة في ظل ميراث تنظيمات سرية لم تعهد اتباع الآليات الديمقراطية في معظمها.[i]

بالإضافة إلى أن نمط الإدارة والحكم في غالبية المنظمات يميل إلى" تكريس هيمنة الشخص الواحد"[ii] وتغييب مبدأ تداول السلطة: فالمؤسسون ورؤساء المنظمات التي نشأت منذ بدايات تسعينيات القرن الماضي وما بعده لا زالوا هم المهيمنون الفعليون على عملية اتخاذ القرار داخل هذه الكيانات ويجب العمل على تركيز ثقافة الديمقراطية وبناء قدرات الشباب العاملين صلب هذه المؤسسات عبر التدريبات والدورات التكوينية سعيا إلى إكسابهم القدرات اللازمة لتسيير المؤسسات واتخاذ القرارات.

3- مشكلة عزوف الشباب عن العمل التطوعي:

تواجه جل منظمات المجتمع المدني مشكلة غياب ثقافة التطوع خاصة لدى الشباب وبالتالي فهي أيضا غير قادرة على الحفاظ على مواردها البشرية وبالتالي استمرارية أعمالها وأنشطتها وكتوصية لهذا التحدي البالغ الأهمية نرى ضرورة:

- قيام مؤسسات المجتمع المدني بتنظيم ورشات عمل ومحاضرات عن العمل التطوعي داخل المدارس للطلاب وللتلاميذ وتعريف مفاهيم التطوع، آثاره، أهميته وذلك لتربية الاجيال الناشئة على ثقافة التطوع.
- العمل على إنشاء وحدات تخطيط استراتيجي داخلية لوضع دراسات ومخططات وسيناريوهات متعددة لضمان استمرارية تدفق التمويلات اللازمة لاستدامة عملها.
- العمل على الاستثمار في مواردها البشرية وتطوير هياكلها الإدارية باستمرار، مع العمل على تبني رؤى واستراتيجيات واضحة ومراجعة قدراتها المؤسسية بشكل دوري بهدف تنمية المؤسسات داخليا مما يؤدي إلى استدامة العمل.

4- الحوكمة الداخلية والشفافية:

وتتمثل هذه الإشكاليات في ضعف الخبرات الإدارية وغموض الأطر المؤسسية الداخلية، والجمود التنظيمي في بعض الأحيان، إلى جانب ضعف العمل أو غياب اللوائح الداخلية وما يترتب على ذلك من غياب لمعايير الحوكمة الداخلية والشفافية والمحاسبة داخل هذه المنظمات وغياب مؤشرات الإدارة الرشيدة، وأهمها عدم اتباع منهج عملي لتقييم الأعمال وبشكل دوري.

من الضروري لمواجهة هذا التحدي قيام المؤسسات والجمعيات بتوفير الأرقام والبيانات السليمة عن أنشطة الجمعية بشفافية وإعلانها للرأي العام والإعلام وذلك لمزيد من الشفافية وتحقيق أكبر مصداقية وثقة المجتمع.

5- إشكاليات وعوامل موضوعية مرتبطة بهياكل وقدرات المجتمع المدني:

تعتبر من أهم الإشكاليات المرتبطة بهياكل وقدرات المجتمع المدني إشكالية الأطر القانونية التي تحكم عمل منظمات المجتمع المدني، إلى جانب إشكالية العلاقة مع الدولة، والتي تتميز بالمراوحة ما بين المواجهات الصريحة وبين فرض القيود الإجرائية والقانونية على عمل منظمات المجتمع المدني.

وللتغلب على هذا التحدي يجب السعي إلى حضور كل الدورات التكوينية حول طرق التسيير داخل الجمعيات وطرق التصرف المحاسبي والتزامات الجمعيات.

ثانيا: -التوصيات العامة:

تخص هذه التوصيات العامة التحديات التي تواجهها الجمعيات في علاقتها ببقية الجمعيات أي مشكلة العمل المشترك والتشبيك ولكن أيضا علاقاتها الخارجية أي بمؤسسات الدولة والمنظمات المانحة.

تتسم منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية بالخبرة المحدودة في بناء الشبكات والشراكات الداعمة للعمل الجماعي، وأيضا ضعف التشبيك سواء فيما يتعلق بالعمل الحقوقي والمناصرة أو ما يتعلق بالعمل التنموي. وهذه الإشكالية تتواجد في العديد من الأمثلة على مستوى المنطقة العربية مثل تونس،[iii] والمغرب،[iv] ومصر[v] ولبنان.[vi]

1- التعامل مع الإشكاليات قائمة:

- التشبيك بين الجمعيات والتنسيق فيما يخص أعمالها خاصة التي تعمل في نفس الموضوع وذلك لتحقيق درجة أعلى من التعاون بين المنظمات وتفاعل أكبر مع المجتمع ولتأثيرها الأهم والأكبر في حالة التحالفات إذ يكون له وزن أكبر.
- دراسة الاحتياجات المجتمعية والقيام ببرامج تكوينية عامة خاصة بقدرات التواصل وذلك لتحقيق قدر أدنى من فهم حاجات المجتمع والتواصل مع كل فئاته.
- العمل على إيجاد حلول مع الحكومات والسلطات المختصة لتجاوز القيود السياسية والإجرائية التي تلعب دورا سلبيا في التأثير على تطوير آليات للحوكمة الداخلية والشفافية في العديد من منظمات المجتمع المدني في المنطقة وخاصة لتجاوز البيروقراطية وصعوبة الإجراءات مثل القيام بمعاهدات أو اتفاقيات تعاون طبعا إذا كان السياق يسمح بذلك.
- اتخاذ مبادرة تنظيم لقاء مع القطاع الخاص لإشراكه في دعم الجمعيات والمساهمة في إنجاح البرامج والأنشطة الجمعوية الهادفة وذلك لمحاولة تجاوز مشكلة التمويل.

- اعتبار عمل الجمعيات مجالا للتربية على المواطنة وتصريف القيم الديمقراطية والحداثية واحترام حقوق الأفراد الفردية والجماعية وبالتالي يجب العمل على تعليم الأفراد العاملين في الجمعيات هذه القيم قبل نشرها في المجتمع ففاقد الشيء لا يعطيه.
- التزام الجمعيات بالعمل على استحضار المناصفة وإدماج الشباب والنساء في أجهزة الجمعيات.
- ضرورة تفادي التصادم المباشر مع أعوان الأمن أثناء التظاهر وذلك للحفاظ على سلامة الأفراد وفي صورة وجود إجراءات يجب القيام بها قبل القيام بمظاهرة كالحصول على ترخيص فمن الضروري احترام هذه الإجراءات.
- ربط عمل المجتمع المدني باحتياجات المجتمع وهذا يتم عن معرفة احتياجات المجتمع أولا ثم ربط عمل منظمات المجتمع المدني بهذه الاحتياجات والأدوات الرئيسية لمواجهة هذا التحدي هي:
- الضغط من أجل قانون حرية تبادل المعلومات حتى تتمكن منظمات المجتمع المدني من معرفة الصورة الحقيقة للمجتمع من حيث وضع التنمية مثل الحصول على خرائط الفقر والبطالة والجهل أو قياس المشاركة السياسية.[vii]

2- عدم وضوح الرؤية وغياب استراتيجيات عمل طويلة الأمد:

وفقا لتقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2012، فإن في جميع أنحاء المنطقة، نادرا ما تنخرط منظمات المجتمع المدني في تخطيط طويل الأمد نظرا إلى الافتقار إلى التمويل الآمن.[viii] ولذلك من الضروري العمل على:

- حماية استمرارية منظمات المجتمع المدني وهذا يأتي عن طريق توفير التمويل المستمر والمتطوعين والتنسيق مع المنظمات الأخرى والأدوات الرئيسية لمواجهة هذا التحدي هي التنسيق والربط بين المنظمات الحقوقية والبحثية التي تجد صعوبة في التمويل.
- التنسيق مع الإعلام خاصة مواقع التواصل الاجتماعي لنشر ثقافة التطوع والعمل الجمعياتي.
- دعم الحركات الاحتجاجية على مستوى التنظيم والوعي في محاولة لتطويرها لتتحول من حركات وقتيه محدودة المطالب إلى حركات اجتماعية إذ تقع على المجتمع المدني ومؤسساته في المنطقة العربية "مهمة أساسية بالسعي نحو التواصل والتفاهم مع الجماهير العربية وتعريفها بهذه المؤسسات وبدور المجتمع المدني، لحصر الفجوة بينهما، ولكسر النظرة المتشككة التي تحملها الجماهير تجاه هذه المنظمات، وهو الأمر الذي يتطلب من منظمات المجتمع المدني أن تلتزم بالشفافية في إنجاز أعمالها."

يفرض الأمر ذاته على مؤسسات المجتمع المدني أن تنشط وتتوسع بشكل كبير على المستوى الأفقي والرأسي، في شكل انتشار جغرافي يقضي على فكرة مركزية وتركز هذه المنظمات في العاصمة والمدن الحضرية الكبرى، ويسمح بتنوع تأسيس منظمات المجتمع المدني بحيث تكون أهدافها وأجندتها مستقاة من البيئات المحلية في الدول العربية المختلفة، الأمر الذي يسهل عملها.[ix]

خاتمة:

تواجه منظمات المجتمع المدني عدة تحديات ومشاكل تعيق عملها وتحد من حرية نشاطها وهذه المشاكل منها الداخلية ومنها المتعلقة بالعوامل الخارجية ولمواجهتها يجب على منظمات المجتمع المدني أن تحقق قدرًا معقولًا من الشفافية والديمقراطية الداخلية، والتواؤم مع القضايا الملحة لمجتمعاتها، وترتيب برامج عملها على أساس احتياجات الناس، بالإضافة إلى محاولة الاستفادة من فرص التعاون المشترك مع الحكومات في مجالات عدة طبعا إذا ما كانت هذه الحكومات متعاونة.

إن ضمان مشاركة المجتمع المدني العربي في تأسيس نظام ديمقراطي والوقوف أمام الاستبداد رهين على الفاعل الشبابي باعتباره الطبقة الرئيسية في خلق أحداث الحراك، وانتهاج سياسة القرب من الشعوب من خلال التعبير عن متطلباتهم المعيشية.

الهوامش:

[i] محمد العجاتي، العلاقة بين الدولة والمنظمات الحقوقية في مصر.

[ii] التحديات المؤسسية والتمويلية لمنظمات المجتمع المدني في مصر رؤية واقعية وتوصيات.

[iii] للمزيد انظر: أسماء نويرة، نشأة وتطور وتحديات الحركة الحقوقية في تونس.

[iv] للمزيد انظر: محمد طارق، حوكمة حركة حقوق الإنسان في المغرب.

[v] للمزيد انظر: يارا شاهين، معضلات مستعصية: قضايا الحوكمة الداخلية في المنظمات الحقوقية المصرية، مبادرة الإصلاح العربي، أكتوبر 2017، https://goo.gl/jUi4eA

[vi] For More: Mapping civil Society in Lebanon.

[vii] محمود كمال ورقة بحثية بعنوان تحويل المجتمع المدني إلى حركة مجتمعية منتدى البدائل العربي للدراسات.

[viii] تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لعام 2012 لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، 2012، https://goo.gl/zj44Cm

[ix] المجتمع المدني والحركات الاجتماعية بعد ثورات الكرامة العربية، منتدى البدائل العربي للدراسات.

المؤسسات الدولية والمجتمع المدني ما بعد الانتفاضات العربية:

توصيات سياسية لتعزيز علاقات تشاركية

المؤسسات الدولية والمجتمع المدني ما بعد الانتفاضات العربية:

توصيات سياسية لتعزيز علاقات تشاركية

منى خنيصر

السياق العام:

واجه المجتمع المدني قبل الانتفاضات العربية بشكل عام عوائق عديدة، منها قانونية تخص التشريعات، ومنها إجرائية وتشمل الأساليب القمعية التي تحد المساحة المتاحة لعمل منظمات المجتمع المدني، وغالبًا ما تعوق عملها. في ظل هذا السياق، تعرض المجتمع المدني –بأشكاله المختلفة –إلى ممارسات تحد من حرية نشاطه، ومن الحق في تأسيس جمعيات ونقابات وأحزاب، ومن ملاحقات واعتقالات أمنية. ومن ثم حُكمت العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية بمساحة وهامش ضيقين للتعاون.

تغيرت هذه الصورة بشكل ملحوظ في الدول التي شهدت سقوطًا للأنظمة الدكتاتورية، خصوصًا في الفترة الزمنية التي تلت مباشرةً الانتفاضات العربية، فعلى الرغم من أن منظمات المجتمع المدني لم يكن لها دورٌ أساسي في الدعوة أو في قيادة الانتفاضات العربية، فإن الفترة التي أعقبت الحراك في المنطقة شهدت تزايدًا ملحوظًا في دور هذه المنظمات ووجودها في المجال العام. لقد شهدت منظمات المجتمع المدني نموًّا ملحوظًا في أعدادها، إذ تم تسجيل ٣٠٠٠ جمعية جديدة خلال أربعة أشهر فقط في مصر. [i] أما في تونس فقد وصل عدد الجمعيات والمنظمات إلى ١٨،٨٢٢ جمعية في ٢٠١٦،[ii] فيما شهدت اليمن أيضًا ارتفاعًا ملحوظًا بلغ ١٣،٠٠٠ منظمة، ٣٠٪ منها تم تأسيسه بعد فبراير ٢٠١١. [iii] وكذلك في سوريا، حيث انتشرت المئات من المنظمات والمبادرات المدنية، إلا أن تنامي حدة العنف جعلها تتجه نحو العمل الإغاثي، كما ظهرت هياكل للإدارة المحلية حلّت محل غياب أجهزة الدولة في مختلف المناطق. [iv] وقد صاحب هذا النمو الملحوظ تدفقٌ كبيرٌ للتمويل الخارجي تحت راية "دعم المجتمع المدني والانتقال الديمقراطي". ففي مصر مثلًا، وصل تمويل المؤسسات الدولية إلى ٢٠٠ مليون دولار،[v] وفي تونس، حصلت ٧٥ جمعية تونسية على مجموع ٨ ملايين و٦١٤ ألف دينار خلال عام ٢٠١٧.[vi] كما شمل هذا الدعم أيضًا الشق المعرفي والدعم القانوني والاستشاري وتقديم المعارف والمهارات لمنظمات المجتمع المدني.

غير أنه، وفي حين استمر نمو الوجود اللافت للمجتمع المدني ودوره وتطوره، وفي تونس عقب الانتفاضات العربية، فإن هذه المساحة ضاقت بشكل ملحوظ خصوصًا في سوريا وليبيا التي وقعت في فخ الحروب الأهلية وفي مصر التي تشهد قمعًا للحريات العامة والعمل الجماعي والمطلبي.

ومع احترام خصوصية كل دولة واختلاف السياقات العامة التي تعمل ضمنها منظمات المجتمع المدني في كل دولةٍ من الدول العربية، غير أنه –وكما تبين من خلال الاستشارات والمقابلات–[vii]تحكم هذه الجمعيات تحدّيات وصعوبات متقاطعة في علاقتها مع الجهات المانحة. بناءً على ذلك، قمتُ بتحديد عدد من النقاط على شكل توصيات عامة للجهات المانحة والمؤسسات الدولية:

على الجهات المانحة **تجاوز دور المانح إلى دور الشريك:** عبر تعزيز الشراكة في تحديد الأولويات والبرامج عبر استشارات وحوارات مع جهات عديدة من الناشطين، والمنظمات، والخبراء، فقد تبين عقب الانتفاضات العربية –خصوصًا في الدول التي شهدت تضييق مساحة العمل المدني –أن إصرار الجهات المانحة على استراتيجيات وأولويات ثابتة وُضعت لتحقيق أهدافٍ مباشرة، وعدم إشراك منظمات المنطقة بشكل جاد في طرح أجندة عمل قابلة للتطبيق في ظل الظروف الراهنة، قد عرّض بعض هذه المنظمات في بعض الأحيان للخطر أو أدى لتوقف عملها.

بناء شراكات مستدامة مبنية على رؤى طويلة الأمد تحفظ وتراعي استمرارية المنظمات واستدامة قدراتها البشرية، وسيرورة النضال والعمل على قضايا تحتاج مقاربات طويلة الأمد بدلًا من مقاربات المشروعات قصيرة الأمد. ضمن هذا الإطار، من المهم أيضًا تمكين المنظمات المحلية من بناء استراتيجيات للتمويل الذاتي لضمان الاستمرارية.

كما عليها أن تعمل على توسيع الهامش المعطى للجمعيات المحلية لتحديد أولوياتها واحتياجاتها من خلال رسم مشروعات ذات عناوين واسعة تتيح للمنظمات تقديم أطروحات والأولويات التي تراها مهمة، وقابلة للتنفيذ ضمن العنوان الواسع للمنظمات الدولية. وكذلك إزالة الشروط أو تقلصيها (conditionality) التي تعقد وتحد من عمل المنظمات والجمعيات المحلية، واستبدالها بتشاركية في صياغة نطاق المشروعات والعمل؛ نظرًا لأهمية الاستفادة من معرفة المنظمات للخصوصيات والحاجات المحلية. وتبسيط الإجراءات الإدارية حيث إن الشفافية لا ترتبط بالضرورة بالتعقيد الإداري خاصة في التقارير، بل على العكس كلما كانت التقارير مباشرة وبسيطة عكست الواقع بشكل أكثر شفافية.

التشبيك ما بين الجهات المانحة لتفادي تمويل مشروعات متشابهة ضمن النطاق الواحد ولبلورة استراتيجيات للشراكة والتمويل، وتطوير استراتيجيات مشتركة للتعامل مع الحالات القمعية في المنطقة، وكذلك إزالة شروط عدم التدخل في السياسة؛ نظرًا إلى أن العمل السياسي مرتبط بالعمل المدني بشكل وطيد، فتغييب السياسة وفصلها عن العمل المدني غالبًا ما يؤدي إلى عزوف منظمات المجتمع المدني عن العمل المطلبي والمشاركة في الحراك الاجتماعي خوفًا من فقدان التمويل. وغالبًا أيضًا يؤدي تحييد العمل المدني إلى بلورة رؤية اقتصادية وسياسية بنيوية للمشكلات الاجتماعية التي تعانيها الدول النامية لتحل محلها مقاربات تكنوقراطية، ضيقة غالبًا ما تتسم بالفشل في تحقيق الأهداف التي تنادي من أجلها.

عبّرت المنظمات في عدة دول عن حاجة لتطوير قدراتها وإمكاناتها ورفع مستوى المهنية من خلال برامج تدريبية/ تكوينية (51.5%). يمكن تفسير هذه النسبة بالعودة إلى أثر الحراك، من حيث تركيز المنظمات على القضايا أكثر من القدرات ودخول منظمات دولية للعمل بديلًا لمنظمات محلية والقادمين الجدد للمنظمات الذين لم يتمكنوا من الحصول على التكوين الكافي. ولكن تجدر الإشارة هنا إلى أنه وفيما يشكّل هذا المطلب حاجة فعلية في الدول التي شهدت طفرة في المنظمات المدنية (NGO boom)، فإن كثرة الإشارة إليه قد تكون في الواقع انعكاسًا لمنطق الهيئات المانحة في تركيزها التمويل على بناء القدرات (capacity building).

يحتل ضعف التطوع في المقابل مساحة مهمة في احتياجات المنظمات كما أظهرت الاستمارة (نحو 35%). تعيدنا هذه الإشكالية إلى مأزق "الاحترافية" (professionalization) الذي يتزايد مع تزايد مطالبة الجهات المانحة به، فالجهات المانحة تشترط وتطالب بمعايير عالية من المأسسة والشفافية والاحتراف غالبًا ما يؤدي ذلك إلى تمركز كافة جهود العاملين في المنظمات لاستيفائها، فتبين من البحث الميداني أن أغلبية المنظمات تشكو الإجراءات والتعقيدات الإدارية وتعتبرها المشكلة الرئيسة في التعامل مع المنظمات الشريكة (44%). مشكلة الاحترافية مشكلة عابرة للحدود، فزيادة متطلبات الاحترافية حوّلت العمل المطلبي والاجتماعي إلى مهنة يتقاضى من أجلها الفرد أجرًا مقابل تنفيذ مشروعات محددة ضمن مدة زمنية معينة. ضمن هذا السياق، يبتعد العمل المدني والاجتماعي عن النضال وما يتطلّبه من إيمان بالقضية وانخراط بالعمل الجماعي والقرب من مطالب الناس ومعاناتهم، فيتحول العمل الاجتماعي إلى مهنة تتماشى مع أحكام ‘‘السوق" ومنطقها. من هنا، من المهم الإشارة إلى خطورة تبنّي المنظمات المدنية لقضايا لا تؤمن هي بها أو لا تؤمن بها الكوادر العاملة فيها، فيتحول العمل الاجتماعي والتنموي إلى مجرد مهنة يتقاضى عليها الموظفون أجرًا مقابل تنفيذ مشروعات محددة زمنيًّا. ويمكن ربط هذا التحول أيضًا بسياق الأزمات الاقتصادية والمعيشية التي تفرض على الفرد العمل من أجل قضاء الحاجات الأساسية والمتطلبات المعيشية، وغالبًا ما يستنفد ذلك قدرته على التفرغ للنشاطات التطوعية. وغالبًا ما يتحول العمل التطوعي إلى ملاذ فقط للفئات الاجتماعية الميسورة من الطبقة الوسطى والعليا. لذا تبرز أهمية المحافظة على التوازن بين المهنية والإيمان بالقضية أو الحساسية الاجتماعية عبر تحفيز التطوع والانفتاح على إشراك الفئات المتضررة في العمل المشترك على القضايا والمشروعات.

دعم شراكات وتعزيزها بين المنظمات المحلية عوضًا عن التنافس والأحادية المهيمنة على معظم عمل المنظمات نظرًا لتنافسها على التمويل تنافسًا غالبًا ما لا يكون عادلًا بسبب هيمنة السوق واحتكارها من قبل منظمات كبرى ذات إمكانات بشرية وتقنية واسعة. تحفيز الشراكات والتشبيك يكون مثلًا عبر إعطاء أفضلية في التمويل للمشروعات المبنية على الشراكة، وتبادل الخبرات بين منظمات عدة، أو عبر تحديد مبلغ أكبر للمشروع إن نُفّذ عبر شراكة بين عدة منظمات، وتعزيز الشراكات مع المنظمات والجمعيات المحلية لنقل الخبرات والاستفادة منها من قبل الجهتين على حد سواء، والابتعاد عن الظاهرة الجديدة التي برزت في عدة بلدان، والمتمثلة بدخول منظمات دولية كبيرة مباشرة للعمل في الساحة الميدانية غالبًا كمنافس للمنظمات المحلية ومستقطب للطاقات والكوادر المحلية عوضًا عن تقوية المنظمات المحلية ودعمها.

الهوامش:

[i] منظمات المجتمع المدني بين الفتنة والفضيلة، الأهرام، 24 يناير 2014، https://goo.gl/8Te2vx

[ii] دراسة حول واقع المجتمع المدني بتونس، جمعيتي، 2016، https://goo.gl/3BV2X9

[iii] منظمات المجتمع المدني في اليمن بين المهنية والاسترزاق، إرم نيوز، https://goo.gl/VGLGfu

[iv] ديناميات المجتمع المدني في سورية بعد ثورة 2011، المؤسسة السورية للدراسات وأبحاث الرأي العام، 24 نوفمبر 2017، https://goo.gl/NCVfgu

[v] دور منظمات المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في مصر من 2011: 2016، المركز الديمقراطي العربي، 4 يونية 2017، https://goo.gl/xz5tVg

[vi] التمويل الأجنبي للجمعيات، أيّ نصيب للأحزاب؟، مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية، 19 يناير 2018، https://goo.gl/CuL8Ft

[vii] احتياجات المجتمع المدني في المنطقة العربية "بحث ميداني" (الأردن-تونس-لبنان-المغرب)، منتدى البدائل العربي للدراسات، سبتمبر 2018، https://goo.gl/VK7sMn